

الفصل الثاني

التحديات العملية

التي تواجه صناعة التأمين التكافلي

ينوه الباحث إلى أن التحديات التي تواجه صناعة التأمين التكافلي تنحصر في خمس تحديات تتمثل في ، محدودية صيغ توظيف الاموال ، و عدم التخطيط لإعداد محافظ استثمارية منضبة شرعا ، وندرة العناصر البشرية ، وصغر حجم الأموال المتاحة لدي شركات إدارة التأمين وأخير التعارض بين الفقه والقانون في توظيف أموال شركات التأمين التكافلي .

وعليه سوف يخصص الباحث هذا الفصل لدراسة هذه التحديات مع التركيز علي تحديات توظيف الاموال وتحديات ندرة الموارد البشرية ، علي أمل أن يتمكن الباحث في الفصل الثالث أن يقدم التوصيات و الاقتراحات المتاحة لمواجهة هذه التحديات و ذلك من خلال بحثين .

مبحث أول : تحديات توظيف أموال شركات التأمين التكافلي.

مبحث ثاني : تنمية و تأهيل الموارد البشرية كأحد أهم التحديات

التي تواجه شركات التأمين التكافلي.

المبحث الأول

تحديات توظيف أموال شركات التأمين التكافلي

نقوم في هذا البحث باستعراض التحديات التي تواجه شركات التأمين التكافلي في مجال استثمار أموالها سواء رأس مالها أو أموال (هيئة المشتركين) وذلك من خلال عدة مطالب:

المطلب الأول : مقاصد الشريعة في استثمار المال.

المطلب الثاني : صيغ استثمار الأموال في الإسلام .

المطلب الثالث : المخاطر التي تحيط بالاستثمار والتحوط الشرعي منها.

المطلب الرابع: ضوابط مراقبة استثمار أموال التأمين في السوق السعودي.

المطلب الخامس : التحديات والعقبات.

المطلب الأول

مقاصد الشريعة الإسلامية في استثمار الأموال

سبق وان ذكرنا في الجزء الأول من هذا البحث أن الاقتصاد الإسلامي هو العلم الذي يدرس الظواهر الاقتصادية التي في جوهرها السلوك الاقتصادي للإنسان في إنتاج الثروة (المال) وتوزيعها واستهلاكها وإدارة عمليات الإنتاج والتوزيع زماناً ومكاناً وتقويم هذا السلوك في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية ووسائلها .

الإرهاصات الأولى لنظرية المقاصد، ظهرت عند الإمام الجويني وتلميذه الإمام الغزالي ولقد صاغ الإمام الشاطبي نظرية المقاصد وخصص لها الجزء الثاني من كتابه الموافقات^(١)، إن لفظ مقصد عند الإمام الشاطبي يعني الغاية أو الهدف أي أن مقاصد الشريعة هي الغايات أو الأهداف التي يريد الله تعالى من العباد الامتثال لها لتحقيق مصالحهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة.

وقد أوضح الإمام الشاطبي أن المقاصد الشرعية هي حفظ الدين، النفس، النسل، العقل والمال وقد رتب المقاصد الشرعية إلى :

أ- المقاصد الضرورية

ب- المقاصد الحاجية

ج- المقاصد التحينية

فالمقاصد الضرورية أصل للحاجية والتحسينية وبالتالي اختلال الضروري يلزم منه اختلال الباقيين، وبالتالي لا يلزم من اختلال الحاجية والتحينية اختلال للضروري.

وللمقاصد الشرعية أهداف تتمثل في الحفاظ من جانب الوجود "جلب المنافع" أو "الحفظ الإيجابي" والحفظ من جانب العدم "درء المفساد" أو "الحفظ السلبي"^(٢).

(١) كسبه (مصطفى دسوقي) : مقاصد الشريعة في استثمار المال في المؤسسات المالية الإسلامية، (بحث مقدم لمؤتمر دبي

للتعويل الإسلامي، دبي، ٢٠٠٥م) ص ١

(٢) كسبه : مقاصد الشريعة في استثمار المال في المؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٧.

لقد وضع العلماء عدداً من القواعد التي تساعد على الترجيح بين المصالح والمفاسد المتعارضة مثل :

- أ- قاعدة " درء المفاسد مقدم على جلب المصالح "
- ب- قاعدة " المصلحة العامة تقدم على المصلحة الخاصة "
- ج- قاعدة " الضرر لا يزال بمثله "
- د- قاعدة " الضرورات تبيح المحظورات "
- هـ- قاعدة " الضرورات تقدر بقدرها "

إن كلمة استثمار من الكلمات التي لها معاني و مدلولات كثيرة لكن المفهوم الواسع للاستثمار هو توظيف للنقود لأي أجل في أي أصل أو حق ملكية أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنمية سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع غير مادية^(١) وبالتالي فالاستثمار لابد أن يحتوي على مخاطر محسوبة ، ويخرج منه البيع والشراء الجامح على أمل تحقيق مكاسب سريعة، إن الاستثمار في الإسلام يقوم على قاعدتين رئيسيتين:

أ- الغنم بالغرم

تطبق هذا الأصل يعني إن العائد أو الربح على رأس المال أي الغنم لا يحل إلا إذا كان صاحب رأس المال قد عرضه للمخاطرة ، أي عرضه للغرم. فإذا كان رأس المال مضموناً على من أخذه كما في حالة القرض أي يجب على المقرض رده في جميع الأحوال ويتحمل تبعه هلاكه وخسارته حتى ولو كان بسبب لا يد له فيه، فإن رب المال (المقرض) يستحق رأس ماله فقط دون زيادة، وكل الربح يكون لمن حاز المال واستثمره لأنه يتحمل تبعه هلاكه أي كان عليه غرمه فيجب أن يكون له غنمه^(٢).

(١) نفس المرجع ، ص ٣٦.

(٢) كبه : مقاصد الشريعة في استثمار المال في المؤسسات المالية الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣٨.

ب- الخراج بالضمان^(١)؛

الخراج يعني العائد أو ربح استثمار المال ، وهذه القاعدة توضح التضاد بين ضمان رأس المال والحصول على عائد من استثمار هذا المال كما يحدث في المعاملات الربوية ، حيث يتحمل المقرض وحده الضمان ويلتزم برد المال إلى المقرض وزيادة محددة مضمونة أيضا بصرف النظر عن هلاك المال أو نتائج المشروع الذي استثمر فيه المال فالخراج والضمان لا يجتمعان^(٢).

لكي يتم الاستثمار لثروات المجتمع لا بد من وجود إطار مؤسسي لسوق المال. ويطلق اسم سوق المال علي " جميع المنشآت التي تتعامل في السلع أو الممتلكات العقارية أو المنقولة ، ويتكون السوق المالي من مصارف ووسطاء ماليين ومؤسسات غير مصرفية مثل شركات الاستثمار، مؤسسات التمويل التنموي ، شركات رأس المال المخاطر ، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، صناديق معاشات التقاعد وبورصة الأوراق المالية وغيرها"^(٣).

هذا ووضح الشكّلين التاليين هيكل السوق المالية ، و كذلك آلية عمل المؤسسات الاستثمارية المالية الاسلامية لمزيد من توضيح أهمية وجود إطار مؤسسي لسوق المال حتي يتم استثمار ثروات المجتمع علي ضوء هذا الهيكل و هذه الآليه .

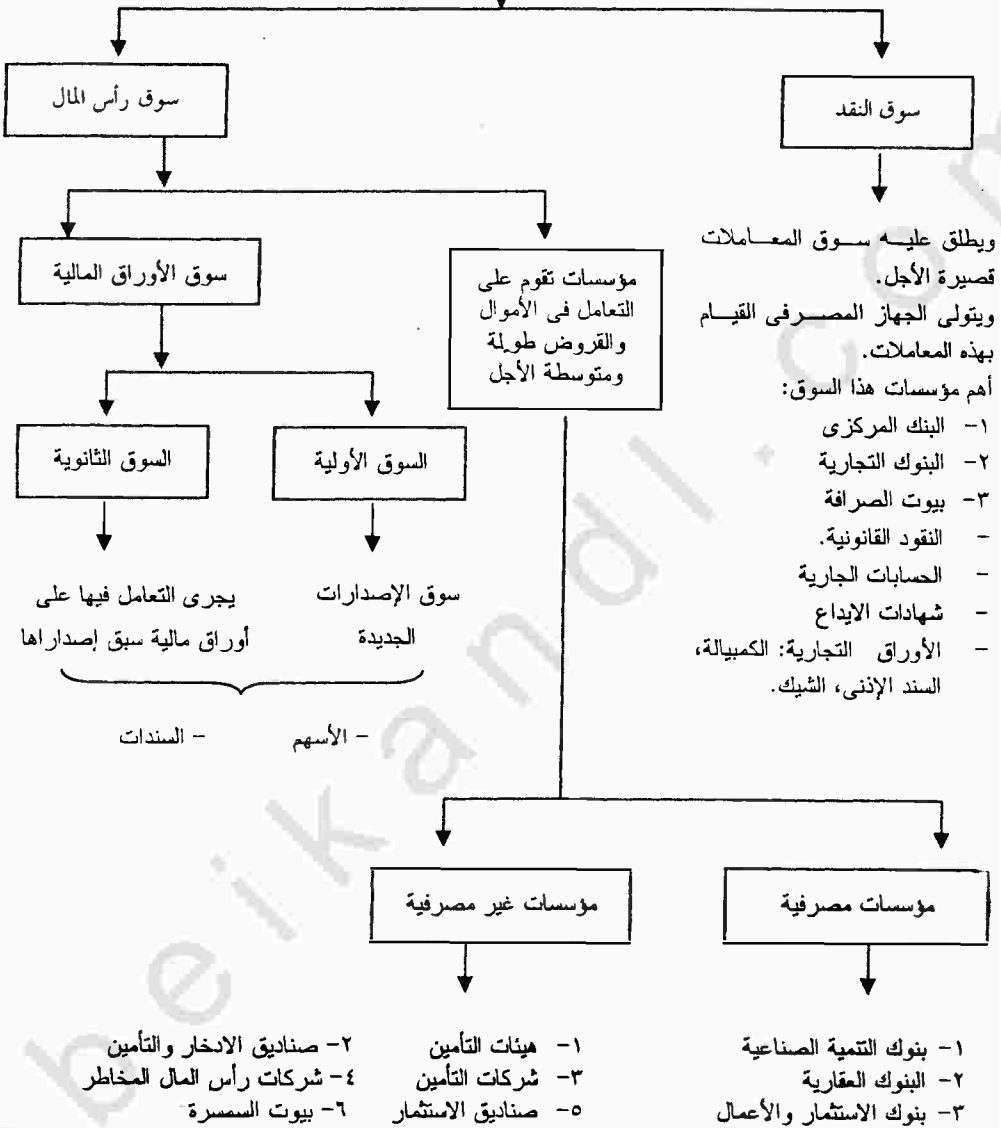
(١) نفس المرجع ، ص ٣٨ .

(٢) سنن أبي داود ، كتاب البيوع ، باب فمن اشترى عبدا فوجد به عيبا، حديث رقم ٣٠٤٤ ، موقع www.al-islam.com

www.al-islam.com

(٣) نفس المرجع ، ص ٢٣

السوق المالية^(١)

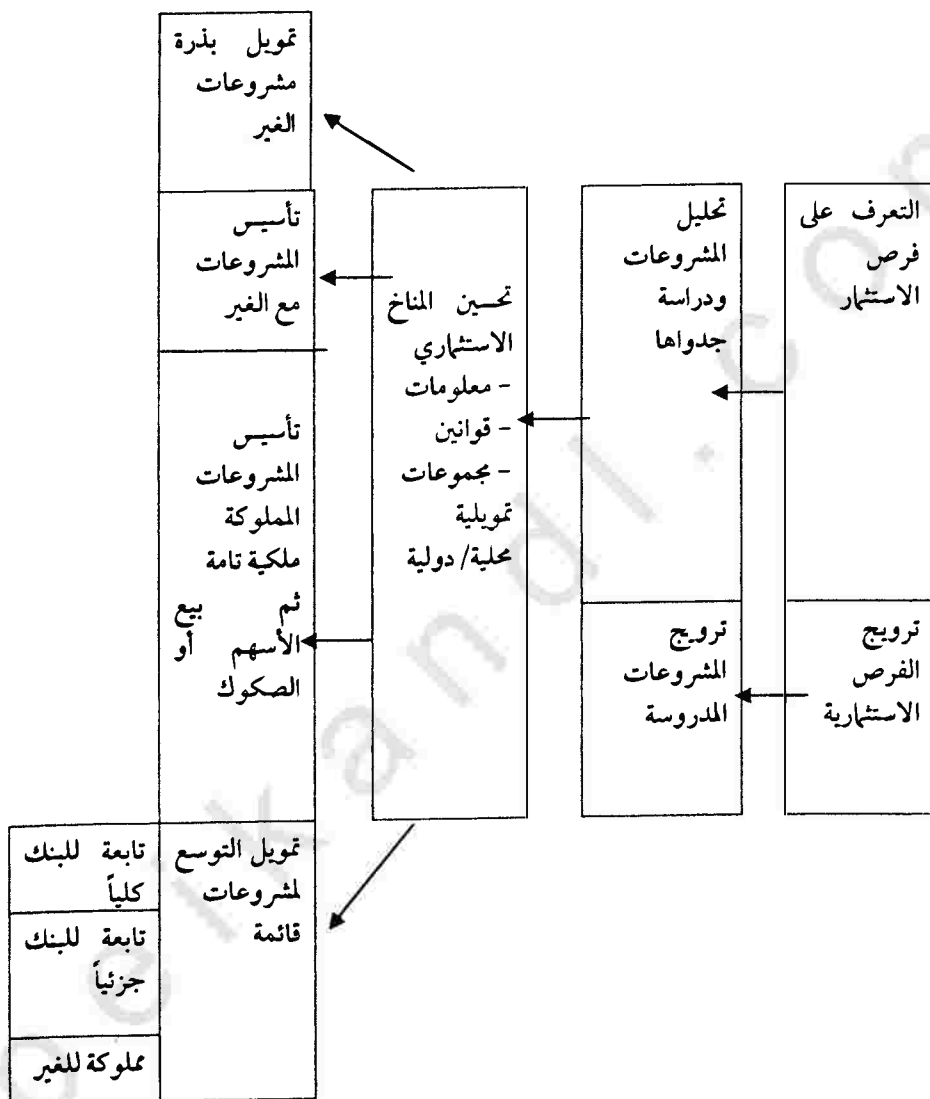


الشكل أعلاه يوضح هيكل السوق المالية

(١) كسبه : مقاصد الشريعة في استثمار المال في المؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٤ :

نقلا عن أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية رضوان (سمير)، ص ٤٣.

آلية عمل المؤسسات الاستشارية المالية الإسلامية^(١)



الشكل أعلاه يوضح كيف تكون آلية عمل المؤسسات الاستشارية المالية الإسلامية.

(١) كسبه : مقاصد الشريعة في استثمار المال في المؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٩ : نقلاً عن تطور العمل المصرفي الإسلامي: مشاكل وآفاق كامل (صالح عبد الله) ١٩٩٧، ص ٥٨.

إن أهم سمات مؤسسات الاستثمار الإسلامية أنها لا تكون وسيطاً تموالياً يحصل على ربحه من الفرق بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة، مع محاولة الحصول على أقصى الضمانات، إنما يجب أن تكون وسيط استثمار لديها جهاز استثماري قوي قادر على الدراسة الدقيقة والمستمرة لفرص الاستثمار واحتياجات الأسواق ودراسة الأدوات المبتكرة لجذب الأموال لاستثمارها وتشغيلها والقدرة على متابعة الاستثمارات التي يتم تمويلها بحيث يصبح المشروع وليس الضمانات هو الأساس في اتخاذ قرار الاستثمار وحساب المخاطرة والعائد^(١) في إطار من الالتزام بالضوابط الأساسية في الشريعة الإسلامية وحسب المقاصد الشرعية لتنمية الأموال .

المطلب الثاني

صيغ استثمار الأموال في الإسلام

في المطلب السابق أوضحنا المقاصد الشرعية لاستثمار الأموال وأوضحنا تعريف الاستثمار والقواعد الفقهية المنظمة للاستثمار وهي الغنم بالغرم والخراج بالضمان وبناء على هاتين القاعدتين فقد تكفل فقه المعاملات المالية بتوضيح أساليب الاستثمار الموافقة للشريعة الإسلامية وقد حددها في الأنواع التالية^(٢):

أولاً : الاتجار (المبادلات التامة التي يقع فيها التملك الدائم) .

ثانياً : الإيجار (المبادلات التي تملك فيها المنافع مدة محددة) .

ثالثاً : الاشتراك (المبادلات التي تخلط الأموال المستثمرة طيلة المشاركة) .

رابعاً : الإسترباح (المبادلات بين المال والعمل للاشتراك في الأرباح) .

(١) كسبه : مقاصد الشريعة في استثمار المال في المؤسسات المالية الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣١ : نقلاً عن موسوعة الاقتصاد والبنوك الإسلامية الجزء السادس الهواري (سيد) ، ١٩٨٢ م .

(٢) خوجة (عز الدين محمد) : أدوات الاستثمار الإسلامي (مجموعة دلة البركة) جدة ، ١٩٩٥ م ، ط ٢ - ص ٥ .

في هذا المعنى راجع :

أ. الشيخ (سمير رمضان) : أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، برنامج تدريب لموظفي البنوك الإسلامية (البنك

الأهلي ، جدة ، ٢٠٠٤) ص ٦٢

خامساً: صناديق الاستثمار الإسلامية.

سادساً: صكوك الاستثمار الإسلامية.

سابعاً: تجارة السلع الدولية.

سيحاول الباحث في هذا المطلب توضيح وتجلية أدوات الاستثمار التي تستخدم في المصارف وشركات الاستثمار الإسلامية.

يتضمن كل نوع من أنواع الاستثمار في الإسلام عدة صيغ سيقوم الباحث بتوضيح لأهم هذه الصيغ وفق المنهج التالي:

وصف الصيغة وخصائصها، دليل المشروعية والأحكام الشرعية الأساسية ومجالات التطبيق .

أولاً: الاتجار

يقصد بالاتجار عمليات الشراء بقصد البيع عن طريق تقليب المال للحصول على ربح حلال من الفرق بين تكلفه الشراء وثمان البيع.

هذا وقد قسمت البيوع في الإسلام إلى أربعة أقسام بحسب صفة البديلين وهما المبيع والثمان، وهذه الأقسام هي^(١):

- ١- بيع العين بالعين، وهو مبادلة سلعة بسلعة ويسمى بيع المقايضة.
- ٢- بيع الثمن بالثمن، وهو مبادلة نقد بنقد ويسمى بيع الصرف.
- ٣- بيع العين بالثمن، وهو مبادلة سلعة بنقد ويطلق عليه البيع المطلق، وقد يكون عاجلاً فيسمى البيع الحال، أو يؤجل قبض الثمن فيسمى الأجل.
- ٤- بيع الثمن بالعين، وهو مبادلة يعجل فيها الثمن ويتأخر تسليم العين لأجل معلوم، وقد يتم دفع الثمن كاملاً عند التعاقد فيسمى بيع السلم، أو يجزأ على فترات زمنية فيسمى بيع الاستصناع.

(١) خوجة : أدوات الاستثمار الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٤ .

بيع الأجل

دليل المشروعية:

إطلاق قول الله ﷻ ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [سورة البقرة: ٢٧٥] وعن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها قالت "اشترى رسول الله ﷺ من يهودي طعاماً إلى أجل ورهنه درعاً من حديد" (١).

أجمعت الأمة على جواز البيع بالأجل إذا كان الأجل معلوم.

الأحكام الشرعية: (٢)

- ١- يجوز الزيادة في الثمن المؤجل عن الثمن الحال.
- ٢- يجوز عند المساومة ذكر الثمن نقداً والثلث بالأقساط لمدة معلومة.
- ٣- في حالة تأخر المشتري بالأجل عن دفع الأقساط لا يجوز إلزامه بأي زيادة على الدين لصالح الدائن حيث أن ذلك هو ربا النسيئة المحرم ويمكن وضع غرامات تأخير تصرف في وجه الخير.
- ٤- يجوز أن يشترط البائع على المشتري رهن المبيع لضمان حقه في استيفاء الأقساط المؤجلة.
- ٥- إذا استلم المشتري السلعة فهلكت عنده فهي تهلك عليه وعليه سداد الأقساط.

مجالات التطبيق:

يستعمل بيع الأجل في تمويل احتياجات الناس الاستهلاكية المكلفة مثل الأثاث والسيارات والأدوات الكهربائية وتمويل المساكن وآلات ومعدات المصانع.

(١) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب شراء الطعام لأجل، حديث رقم ٢٢٠٠، ص ٣٧٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٢١، ٢٢.

بيع المrabحة

المrabحة في اللغة مفاعله من الربح وهو الزيادة والربح هو النماء في التجارة ، بيع المrabحة^(١) هو بيع السلعة بمثل الثمن الأول الذي اشتراها البائع به مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بمبلغ مقطوع أو نسبة من الثمن الأول ويدخل بيع المrabحة ضمن بيوع الأمانة لضرورة الإفصاح عن الثمن الأصلي للسلعة^(٢).

دليل المشروعية :

بيع المrabحة مشروع من قول الله ﷻ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ ﷻ [سورة البقرة: ١٩٨] أي ابتغاء الزيادة.

أجاز الرسول ﷺ بيع السلعة بأكثر من رأس المال في قوله " إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد " ^(٣).

ثم إجماع الأمة على جواز بيع المrabحة .

مجالات وآلية تطبيق بيع المrabحة :

تعتبر المrabحة من أكثر صيغ التمويل استعمالاً في المصارف وشركات الاستثمار وهي تصلح للقيام بتمويل جزئي لأنشطة العملاء الصناعية والتجارية وتمكنهم من الحصول على السلع المنتجة والمواد الخام محلياً وخارجياً وفق الآلية التالية :

١- يحدد المشتري مواصفات السلعة التي يريدتها ويطلب من البائع تحديد السعر.

(١) مركز الاقتصاد الإسلامي : بيع المrabحة (المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، القاهرة ١٩٨٨م) ، ص ٨.

(٢) خوجة : أدوات الاستثمار الإسلامي ، مرجع سابق، ص ٢٧ .

في هذا المعنى راجع :

أ. الشيخ : أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، مرجع سابق، ص ٦٣ .

ب. مجموعة دله البركة : فتاوي الهيئة الشرعية للبركة (شركة البركة للاستثمار والتنمية، جدة، ١٩٩٧)، ط ١ ،

ص ٨٣

(٣) سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب الصرف، حديث رقم ٢٩٠٧، موقع www.al-aslam.com

- ٢- يحصل المشتري على عرض سعر مفصل نافي للجهالة .
- ٣- يطلب المشتري من البنك شراء السلعة الموصوفة في عرض السعر وانه على استعداد لشرائها من المصرف بعد توفيرها مع إعطاء المصرف ربحاً معقولاً على أن يسدد ثمنها بالتقسيط وفق اجل متفق عليه .
- ٤- يقوم المصرف بشراء السلعة بعد دراسة عرض الأسعار ويدفع ثمنها كاملاً للبائع ويكون المصرف مسئولاً عن نقلها وشحنها والتأمين عليها، فإذا هلكت فهي على ضمانته وتحت مسؤوليته .
- ٥- يوقع المشتري للمصرف وعد بشراء السلعة بعد حضورها بالثمن المتفق عليه والمصاريف بالإضافة للربح .
- ٦- بعد وصول السلعة يوقع المشتري مع المصرف عقد بيع المربحة حسب الاتفاق في وعد الشراء .

الأحكام الشرعية: (١)

- ١- يجوز أن يتقدم المستفيد بوعد شراء سلعة معينة يحدد أوصافها ويلتزم بشرائها مربحة بالتكلفة مضافاً إليها الربح المتفق عليه .
- ٢- يجب أن يملك المصرف السلعة المطلوبة بعقد شراء صحيح .
- ٣- لا يجوز للمصرف شراء سلعة بغرض بيعها للعميل إذا قام العميل بدفع عربون لهذه السلعة .
- ٤- يجوز توكيل المصرف للغير بما في ذلك الواعد بالشراء للقيام بتسليم السلعة المعينة نيابة عنه .
- ٥- بعد شراء البنك للسلعة وقبل بيعها بالمربحة يتحمل المصرف تبعة الهلاك والرد بالعيب .
- ٦- يتم توقيع عقد بيع المربحة مع العميل بعد تمام تملك المصرف للسلعة .
- ٧- يجوز توثيق الدين الناتج عن المربحة بكفيل أو رهن .

(١) خوجة: أدوات الاستثمار الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٧.

بيع السلم

السلم في تعريف الفقهاء هو بيع سلعة اجله موصوفة في الذمة بثمن يدفع عاجلاً في مجلس العقد، فالأجل هو السلعة المبعة^(١).

دليل المشروعية:

قول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٢] قال ابن عباس ؓ " اشهد أن هذه الآية قد نزلت في السلم الذي أحله الله.

وقول رسول الله ﷺ "من اسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم"^(٢).

وقد اجمع المسلمون على أن السلم جائز باعتبار حاجة الناس إليه.

مجالات وآلية تطبيق بيع السلم :

بيع السلم يحقق مصلحة المزارعين أو الصناع الذين لا يملكون السيولة الكافية لشراء الخامات ومستلزمات إنتاجهم الزراعي أو الصناعي وتمويل نفقات التشغيل والنفقات الرأسمالية السابقة للإنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة . يدفع المصرف (المسلم) وهو هنا المشتري إلى المسلم إليه وهو البائع الذي استلم الثمن مقابل تقديم سلع موصوفة بدقة تزيل الجهالة، عندما يحين الأجل يتسلم المصرف السلعة ويقوم ببيعها بمعرفته أو يوكل المصرف البائع بيع السلعة نيابة عنه نظير أجر أو بدون أجر أو يوجه البائع بتسليم السلعة لطرف ثالث.

(١) الشيخ : أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص ٧٤.

في هذا المعنى راجع :

أ. خوجة: أدوات الاستثمار الإسلامي، مرجع سابق، ص ٤١ .

ب. مجموعة دله البركة: فتاوى البركة، مرجع سابق، ص ١١٥ .

(٢) صحيح البخاري، كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، حديث رقم ٢٢٤٠، ص ٣٧٩.

الأحكام الشرعية^(١):

- ١- يشترط في رأس مال السلم أن يكون معلوماً وان يعجل تسليمه للبائع في مجلس العقد.
- ٢- أن يكون المسلم فيه (المبيع) من السلع المثلية التي يمكن ضبط وصفها بدقة تزيل الجهالة.
- ٣- أن يكون المسلم فيه دين في ذمة البائع، موجلاً بأجل معلوم، فلا يصح بيع السلم في السلع الحاضرة عند التعاقد.
- ٤- لا يجوز السلم في الأرض والعقارات لان وصفها يقضي بيان موقعها وهذا يتنافي مع كون السلم دين في الذمة .
- ٥- يجوز اخذ الرهن والكفيل بدين السلم.

بيع الاستصناع

الاستصناع عقد يشتري به في الحال شيء ما يصنع صنعا يلزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف معينة لقاء ثمن معين^(٢) ويتحمل المشتري (المصرف) مسئولية تنفيذ الصنعة حسب المواصفات المحددة التي يطلبها العميل.

دليل المشروعية :

عقد الاستصناع من العقود الشرعية التي أجازها المذهب الحنفي وتعامل به المسلمون مع مر العصور دون إنكار من احد العلماء وإجازة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

مجالات وآلية تطبيق بيع الاستصناع :

فتح عقد الاستصناع مجالات واسعة أمام المؤسسات المالية الإسلامية لتمويل

(١) خوجة: أدوات الاستثمار الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) الشيخ: أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص ٧٠.

صناعات متطورة وهامة مثل استصناع الطائرات ، القطارات ، السفن ، المعدات الثقيلة وكذلك إقامة المباني السكنية، المستشفيات، المراكز التجارية. وعموماً يستخدم عقد الاستصناع في الصناعات التي يمكن ضبطها بالقياس^(١).

١- يعبر المشتري عن رغبته شراء سلعة معينة ويطلب من المصرف استصناعها بسعر معين يتفق عليه وعلى طريقة سداده.

٢- يلتزم المصرف بتصنيع السلعة وتسليمها في اجل محدد يتفق عليه .

٣- د المصرف عقد استصناع مواز مع الصانع الذي يستطيع تصنيع السلعة المراد شرائها من قبل العميل الأول، ويتم الاتفاق على الثمن والأجل وطريقة السداد.

٤- الصانع يسلم المصرف أو من ينوب عنه السلعة الموصوفة بعقد الاستصناع المواز ، يقوم المصرف بتسليم السلعة إلى المشتري سواء بنفسه أو من ينوب عنه ، ولكن يظل كل طرف مسئولاً تجاه الطرف الذي تعاقد معه.

٦- الأحكام الشرعية :^(٢)

١- يشترط بيان جنس السلعة المستصنة ونوعها وقدرها وصنفها بوضوح ناف للجهالة لا يجوز الاستصناع فيما لا تدخله الصنعة كالقمح والشعير وسائر الحبوب.

٢- عقد الاستصناع لازم للطرفين فليس لأحد أطرافه حق الرجوع إلا إذا جاء المصنوع مغايراً للأوصاف المطلوبة.

(١) خوجة : أدوات الاستثمار الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

في هذا المعنى راجع :

أ. مجموعة دله البركة : فتاوى البركة ، مرجع سابق ، ص ١١٥ .

ب. الشيخ : أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

(٢) خوجة : أدوات الاستثمار الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

في هذا المعنى راجع :

أ- الشيخ : أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

٤- تحديد وقت ومكان التسليم .

٥- يمكن للصانع أن يشتري ما صنعه غيره وسلمه للمستصنع ولا يشترط قيام الصانع بالصنع بنفسه .

ثانياً: الإيجار

الإيجارة عقد لازم وتعرف بأنها عقد على بيع منفعة مباحة معلومة، بعوض (بأجر) معلوم ، لمدة معلومة أو عقد معاوضة مع تملك منفعة بعوض ، أي أن محل هذه العمليات يكون بيع المنفعة لا العين.

دليل المشروعية^(١)

من القرآن قول الله ﷻ على لسان بنت سيدنا شعيب في حق سيدنا موسى عليه السلام ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَأْتِيَنَّكَ اسْتَفْجِرُهُ إِنَّكَ خَيْرٌ مِّنْ اسْتَفْجَرَتِ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ (٣٦) [سورة القصص: ٢٦]

ومن السنة النبوية قول الرسول ﷺ "من استأجر أجيراً فليسلمه أجره" وقول الرسول ﷺ "أعطي الأجير حقه قبل أن يجف عرقه".

كما أجمعت الأمة على مر العصور على مشروعية الإجارة دون إنكار من احد من العلماء.

ويمكن تقسيم الإجارة إلى نوعين رئيسين :

أ- الإجارة على المنافع:

هي التي تعقد على الأعيان بأن يتم دفع عين مملوكة لمن يستخدمها لقاء عوض معلوم وتتم الإجارة على نوعين من الأعيان:

(١) خوجة : أدوات الاستثمار الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

في هذا المعنى راجع :

أ- الشيخ : أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

- إجارة الأعيان المنقولة كالثياب والحلي والأواني

- إجارة الأعيان الثابتة كالمباني السكنية والأراضي والسيارات .

وتنقسم إجارة الأعيان إلى :

١- إجارة تشغيلية :

حيث يسلم المؤجر العين المؤجرة إلى المستأجر ليتفقد بها خلال مدة معينة باجر معين ثم تعود إلى المؤجر في نهاية المدة المتفق عليها ، في هذا النوع من الإجارة المستأجر والمؤجر ليس في نيتهما تملك العين المؤجرة في نهاية المدة الإيجارية .

٢- الإجارة التمويلية (التملكية)

حيث يهدف المستأجر في هذا النوع من الإجارة تملك العين المؤجرة خلال مدة الإيجارة أو في نهايتها ، عادة تكون مدة الإيجارة طويلة الأجل وقسط الإيجارة مرتفع مقارنة بالإيجارة التشغيلية.

ب- الإجارة على الأعمال :

وهي التي تعقد على أداء عمل معلوم لقاء أجر معلوم .

مجالات وآلية التطبيق :

تناسب عمليات الإجارة التشغيلية الموجودات والأصول ذات القيمة العالية التي تتطلب مبالغ كبيرة ووقت طويل لامتلاكها مثل السفن والطائرات . أما الإجارة التملكية فهي مفيدة في مجالات العقارات وأجهزة الحاسب الآلي والمعدات المختلفة، في الإيجارة التشغيلية يبحث المصرف عن بعض الأصول المرغوبة في السوق ويقوم بشرائها وتملكها ملكية تامة ثم يبحث عن مستأجر لهذه المعدات يؤجرها له لمدة معينة وبقيمة معينة على أن تعود له في نهاية المدة ، ثم يبحث عن مستأجر جديد وهكذا إلى أن يقرر المصرف التخلص من هذه الأصول وخروجها من ملكيته.

أما في الإجارة التمويلية فيقوم المصرف وبناء على رغبة العميل بشراء العين

وتملكها ثم تأجيرها لمدة معينة ، ويعدده المصرف بأنه فى حالة الالتزام بسداد كامل القيمة الايجارية فسوف يهبه العين وينقل ملكيتها له.

الأحكام الشرعية^(١)

تشارك الإيجارة التشغيلية والإجارة التمويلية فى نفس الضوابط الشرعية كما يلى :

- ١- يشترط أن يكون المعقود عليه معلوما علما يمنع المنازعة.
- ٢- أن تكون العين مباحة المنفعة شرعاً.
- ٣- أن تكون العين مملوكة للمؤجر أو له سلطان التصرف فيها.
- ٤- أن تكون العين المؤجرة صالحة للانتفاع بها كالأصول الرأسمالية.
- ٥- يشترط بيان المدة وان تكون الأجرة مالا متقوما معلوماً .
- ٦- يجوز اتفاق الطرفين أثناء فترة الإيجارة على إعادة النظر فى كل من مدة الإيجار والقيمة الايجارية الكاملة أو المقسطة .
- ٧- فى الإيجارة التمويلية المنتهية بالتملك يجب أن تكون من عقدين مستقلين أحدهما يتم فوراً وهو التأجير، والأخر يتم لاحقاً عند انتهاء مدة الإيجارة ويكون عقد هبة.

ثالثاً : الاشتراك

إن جوهر العمل المصرفى الإسلامى هو التمويل بالمشاركة حيث يقال أن المصرف الإسلامى مصرف مشاركة فهو لا يقرض ولا يقترض^(٢).

(١) خوجة : أدوات الاستثمار الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

فى هذا المعنى راجع :

أ. الشيخ : أساسيات العمل المصرفى الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .

ب. مجموعة دله الكبرى : فتاوى الهيئة الشرعية البركة ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

(١) مركز الاقتصاد الإسلامى : التمويل بالمشاركة (المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية ، القاهرة، ١٩٨٨) ص ٦.

يمكن تعريف الشركة بأنها عقد بين اثنين أو أكثر على أن يكون رأس المال والربح مشتركاً بينهم ، و يندرج ضمن عمليات الاشتراك مختلف أنواع شركات العقود التي تنقسم في الفقه الإسلامي إلى ثلاثة أنواع :

أ- شركات الأعمال ، وتسمى أيضاً شركة الأبدان والصنائع والتقبل وهي عقد بين اثنان أو أكثر على تقبل عمل من الأعمال والاشتراك في أدائه معاً على أن يقسم ما يحصل من ربح بينهم بنسب معلومة متفق عليها مسبقاً^(١).

ب- شركات الوجوه ، سميت كذلك للوجاهة والسمعة الطيبة التي يشتري بها مجموعة من التجار سلعاً وبضائع بدون دفع المال حالا على أن يقسم بينهم ما يحصل من ربح أو خسارة^(٢).

ج- شركات الأموال ، وهي عقد يتفق بموجبه اثنان فأكثر على الاشتراك في تقديم المال للعمل فيه ويقسم ما يحصل من الربح بينهم بنسبة معلومة يتفق عليها ويتحملون الخسارة بقدر حصصهم في رأس المال، في شركات الأموال إذا تساوى الشركاء في المال وفي التصرف فتسمى هذه الشركة بالمفاوضة، وإذا اختلف الشركاء في حصصهم في رأس المال وفي التصرفات فتسمى الشركة العنان وعموماً فإن المصارف الإسلامية تطبق أسلوبين للمشاركة هما المشاركة الثابتة المستمرة ، المشاركة المتناقصة المنتهية.

دليل المشروعية^(٣)

يتضح مشروعية المشاركة من قول الله ﷻ: ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾ [سورة النساء : ١٢] وقوله ﷻ: ﴿وَإِنْ كَثُرَ مِنْ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [سورة ص : ٢٤] ومن السنة النبوية الحديث القدسي عن النبي

(١) خوجة : أدوات الاستثمار الإسلامي، مرجع سابق ، ص ٩٠.

(٢) الشيخ: أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٣) خوجة: أدوات الاستثمار الإسلامي مرجع سابق، ص ٩٨ .

في هذا المعني راجع :

١. الشيخ: أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص ٨٧.

ﷺ أنه قال: " يقول الله ﷻ أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان أحدهما صاحبه خرجت من بينهما".

إجماع الأمة على جواز المشاركة عموماً وخصوصاً شركات العنان فقد تعامل بها المسلمون على مر العصور.

مجالات وآلية تطبيق المشاركة

تصلح كل من المشاركة الثابتة أو المتناقضة كأسلوب استثمار جماعي لتأسيس شركات ومشروعات جديدة أو تنمية وتطوير مشروعات قائمة وتوفير المصارف بهذه الطريقة السيولة الكافية للعملاء سواء على المدى الطويل أو لصفقة واحدة، والمصرف يعتبر طرفاً مشاركاً فعالاً إذ يساهم في تحديد طرق الإنتاج ومراقبة الأداء ويشارك في حاصل نتيجة النشاط ربحاً أو خسارة فلا يتحمل كاهل المشروع بديون يكون ملزماً بسدادها بصرف النظر عن نتائج المشروع.

الأحكام الشرعية: (١)

- ١- يشترط في رأس مال الشركة أن يكون معلوماً وموجوداً.
- ٢- يشترط أن يكون رأس المال من النقود والأثمان ويمكن أن يكون بالعروض بعد تقويمها عند توقيع العقد.
- ٣- أن تكون حصة كل شريك في رأس المال محددة ، ولا يشترط تساوي حصص رأس المال.
- ٤- تكون للمشاركة شخصية معنوية مستقلة تختلف عن شخصية الشركاء وتأخذ أحد الأشكال القانونية للشركات.
- ٥- يجوز أن يشترك الشركاء في الإدارة، ويجوز تفويض أحد الشركاء أو غير الشركاء للإدارة.

(١) خوجة: أدوات الاستثمار الإسلامي مرجع سابق، ص ٩٩.

في هذا المعنى راجع:

أ. الشيخ: أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص ٨٩.

ب. مركز الاقتصاد الإسلامي: التمويل بالمشاركة، مرجع سابق، ص ١١.

٦- يتم توزيع الأرباح حسب اتفاق الشركاء ولكن الخسارة توزع حسب حصة كل شريك في رأس المال.

٧- يجوز توزيع الأرباح على الشركاء قبل التضيض^(١) الكامل لرأسمال المشاركة اعتماداً على التضيض الحكمي^(٢) بما يعني التقويم الدقيق من قبل خبراء كامل الأصول والخصوم.

٨- يجوز لأحد الشركاء أن يبيع حصته في الشركة لباقي الشركاء بعد سداد قيمتها بصرف النظر عما حصل عليه من أرباح وتكون هذه العملية مستقلة لا صلة لها بعقد الشركة.

رابعاً : الإسترباح (المضاربة)

المضاربة عقد على الربح بين طرفين يدفع فيه احد الأطراف المال للطرف الآخر على أن يعمل فيه على جزء من الربح.

دليل المشروعية :^(٣)

المضاربة هي المعاملة الوحيدة التي لم يرد في شأنها نص في القرآن ولا في السنة، وكل ما ورد أقوال عن بعض الصحابة تدل على تعامل الصحابة بالمضاربة في الجاهلية في غير منكر ولم ينه النبي ﷺ عن هذا النوع من المعاملات.

مجالات وآلية تطبيق المضاربة:

إن المضاربة في العصر الحديث أصبحت الحجر الأساسي في بناء الاقتصاد الإسلامي والآلية التي تقوم بها البنوك وشركات الاستثمار لتعبئة المدخرات باعتبار أن

(١) التضيض هو قاعدة فقهية تعنى تحويل البضائع إلى نقود سائلة.

(٢) خوجة (عز الدين محمد) : صناديق الاستثمار الإسلامية (مجموعة دله البركة، جدة، ١٩٩٣) ص ٨٠.

(٣) عبد القادر (على حسن): فقه المضاربة في التطبيق العملي والتجديد الاقتصادي (الشركة الإسلامية

للاستثمار الخليجي، القاهرة، ١٩٨٠) ص ١١.

في هذا المعنى راجع:

أ. الشيخ : أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص ٨١.

المودعين أرباب أموال والبنك أو شركة الاستثمار مضارب بهذه الأموال، وتكون المضاربة بأن يقدم أحد الأطراف رأس المال ويكون هو رب المال فقد لا يكون لديه الوقت أو الخبرة في تقليب المال والاتجار فيه، والطرف الآخر المضارب يكون خبير في هذا النوع من التجارة أو الصناعة وليس لديه المال الكافي لممارسة مهنته، أي أن المضارب أمين على رأس المال فهو وكيل عن رب المال .

تحسب نتائج المضاربة في نهاية المدة أو دورياً حسب الاتفاق ، يتم تسديد رأس مال المضاربة أولاً قبل توزيع الربح وإذا كان توزيع الربح دورياً فإنه يعتبر على الحساب لحين إنهاء المضاربة ، في حالة الخسارة يتحملها رب المال ما لم تنشأ الخسارة عن تعدي أو تقصير المضارب وفي حالة الربح يوزع الربح حسب الاتفاق.

الأحكام الشرعية: ^(١)

- ١- يشترط في رأس المال أن يكون معلوماً قبل بدء المضاربة .
- ٢- يشترط أن يكون رأس المال من النقود والأثمان ويمكن أن يكون من العروض ولكن بعد تقويمها بالنقد عند توقيع العقد.
- ٣- يشترط في رأس المال إلا يكون ديناً في ذمة المضارب.
- ٤- يجوز للمضارب أن يخلط أمواله الخاصة بأموال المضاربة .
- ٥- يجوز تقييد المضارب ببعض القيود المقيدة دون تضيق على المضارب ومن الشروط التي كان يضعها الصحابة وقرأها الرسول ﷺ إلا يجعل ماله في كبد رطبه ولا يحمله في بحر ولا ينزل به في بطن سيل.
- ٦- يجوز للمضارب استئجار من يساعده في أعماله .
- ٧- لا ضمان على المضارب في عقد المضاربة إلا إذا قصر أو تعدى وخالف ما تم الاتفاق عليه من شروط .

(١) خوجة : أدوات الاستثمار الإسلامي ، مرجع سابق، ص ١٢٣ .

في هذا المعنى راجع:

أ. الشيخ : أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

ب. عبد القادر : فقه المضاربة في التطبيق العملي والتجديد الاقتصادي، مرجع سابق ، ص ٩ .

٨- يشترط إن يكون نصيب كل من رب المال والمضارب في الربح معلوما قبل بدء المضاربة كالثالث أو الربع وما شابهه ولا يتم تحديد مقدار معين لأي منها وإلا بطلت المضاربة^(١).

٩- لا يجوز أن ينفق المضارب على نفسه من أموال المضاربة.

١٠- تنتهي المضاربة بفسخها من أحد الطرفين لأنها من العقود الجائزة.

خامساً: صناديق الاستثمار الإسلامية^(٢)

الصندوق الاستثماري هو وعاء توضع فيه مدخرات مختلفة الأحكام لعدد من أرباب المال ليتم استثمار مدخراتهم ، فهو وسيلة لتعبئة الموارد من السوق بهدف توجيهها لمجالات استثمارية معينة.

وتتميز هذه الصناديق بجاذبيتها للمستثمرين لما يلي :

١- المساهمة برأسمال صغير في مشروعات ضخمة.

٢- تنوع مجالات الاستثمار بما يقلل المخاطر.

٣- المساهمة في تنمية اقتصاد البلاد بتعدد مجالات الاستثمار.

٤- إمكانية التسييل.

التكليف الشرعي لصناديق الاستثمار الإسلامية^(٣)

أن عقد المضاربة هو الأساس الذي تقوم عليه العلاقة بين الجهة المصدرة للصناديق والمكتبين المالكين لحصص أو أسهم أو صكوك مشاركة في هذه الصناديق ، فالجهة المصدرة للصناديق تقوم بدور المضارب الذي يتولى استقبال حصيلة مدخرات المشاركين في الصندوق ، والمكتبون في رأس مال الصندوق يمثلون في مجموعهم أرباب الأموال وقد اقر الفقهاء بتعدد أرباب الأموال وانفراد جهة واحدة بالعمل ، كما

(١) مجموعة دله البركة : فتاوى البركة ، مرجع سابق ، ص ٥٦.

(٢) خوجة : صناديق الاستثمار الإسلامية ، مرجع سابق، ص ١٣.

(٣) نفس المرجع ، ص ١٦.

و أن هذه الصناديق تعتبر مضاربة مقيدة من قبل المضارب وتعرض هذه القيود في نشرة إصدار الصندوق.

كيفية عمل صناديق الاستثمار

تقوم جهة معينة (مصارف، شركات استثمار) بإعداد دراسة جدوى اقتصادية لنشاط معين أو مشاريع معينة ، ثم تقوم هذه الجهات بتكوين صندوق استثماري وتحديد أغراضه وإعداد نشرة الاكتتاب التي لا بد وان تشمل على جميع البيانات المطلوبة شرعاً في عقد المضاربة من إيجاب (ويعبر عنه بطرح نشرة الاكتتاب على الناس) والقبول بموافقة الناس على الاشتراك ودفع محل التعاقد وهو قيمة المال الذي تم الاشتراك به والصيغة وهي القول الذي عبر به العاقدان عن القبول ويجب أن تكون الصيغة مكتوبة لضرورة التوثيق^(١).

يتم تقسيم رأس مال الصندوق إلى وحدات أو حصص أو أسهم مشاركة أو صكوك متساوية القيمة الاسمية وتمثل حصة من رأس مال الصندوق، بعد انتهاء الاكتتاب تتولى الجهة المصدرة الاستثمار في المجالات المحددة في نشرة الاكتتاب وتوزيع الربح في الفترات المتفق عليها وفق مبدأ التضيض الحكمي الذي يمثل في التقويم الدقيق من قبل خبراء مختصين لكامل مشروعات الصندوق بحيث يؤدي هذا التقويم إلى معرفة الربح الحقيقي كما لو تم تصفية المضاربة أو يجوز شرعاً دفع مبالغ دورية لأرباب المال بنسبة معينة من أموالهم تحت الحساب وتتم التسوية في نهاية كل فترة متفق عليها^(٢).

أن أسهم المشاركة أو صكوك المضاربة لا تمثل ورقة نقدية يمكن أن تنتقل من يد إلى يد بمجرد التسليم ويجوز تداولها بالبيع أو الهبة أو الرهن رغم ذلك من التصرفات المقررة شرعاً وذلك من خلال مكاتب الجهة المصدرة للصندوق وتسجل هذه الحركة في سجلاتها وتكون الجهة المصدرة للصندوق مسئولة أمام آخر مساهم سجل لديها.

(١) الحياط (عبد العزيز عزت): الصناديق الاستثمارية الإسلامية (للمؤتمر رابطة الجامعات الإسلامية، دبي، ٢٠٠٥)

ص ٦.

(٢) خوجة: صناديق الاستثمار الإسلامية، مرجع سابق، ص ٧٧.

هذا وتطبق الأحكام الشرعية للمضاربة السابق ذكرها في هذا البحث على صناديق الاستثمار.

سادساً : صكوك الاستثمار الإسلامية

تعرف صكوك الاستثمار وفق قرار مجمع الفقه الإسلامي الدورة الرابعة القرار رقم ٣٠ بأنها " أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم فيه " (١):

وقد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية صكوك الاستثمار بأنها " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله " (٢).

لقد بدأت الصكوك في ماليزيا عام ١٩٨٣م بعد إنشاء أول بنك إسلامي وهو "بنك إسلام ماليزيا" وملاحظة البنك المركزي الماليزي عزوف بنك إسلام ماليزيا عن شراء السندات الحكومية أو سندات الخزنة لاحتوائها على الربا وإصدار البنك المركزي شهادات استثمار لا تحتوي في آليتها على الربا (٣).

أما في دول الخليج فقد بدأت الصكوك في الظهور عام ٢٠٠١م عندما أصدرت مؤسسة نقد البحرين لأول مرة سندات اعتبرتها متوافقة مع الشريعة باعتبارها صيغة بيع السلم عند إصدار هذه الصكوك.

(١) أبوغدة (عبد الستار) : بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية (مجموعة دلة البركة، جدة، ٢٠٠٢، ص ٨١.

(٢) السهي (سعد): صكوك الاستثمار تقفز عالمياً (تحقيق منشور في جريدة الاقتصادية في العدد ٤٨٧١ يوم ٢٠٠٧/٢/١١م (الاقتصادية جريدة يومية، جدة، ٢٠٠٧).

(٣) نفس المرجع السابق.

التكييف الشرعي للاستثمار في الصكوك^(١)

التعامل في الصكوك يندرج في صيغة المشاركة وهي صيغة يتم فيها الاستثمار عن طريق خلط الأموال بقصد الربح ويمكن أن تدار الصكوك على أساس عقد المضاربة فتكون الجهة المصدرة للصك مضارب ويكون مشتروا الصكوك أرباب أموال.

تعتبر الصكوك أداة استثمارية فاعله لاستيعاب فوائض أرصدة الأموال وتفتح مجالات استثمارية واسعة لتوظيف هذه الأموال في مشاريع تنموية وبذلك تساهم في حل إشكالية محدودية القنوات الاستثمارية الشرعية .

من أهم مزايا الصكوك أن عوائدها ليست التزاماً في ذمة المصدر، أنها عوائدها ناشئة عن ربح أو غلة العقود التي بنيت هيكله الصكوك عليها.

أيضاً الصكوك لها مدة محددة وتاريخ استحقاق ودخلها متوقع سلفاً وذلك حسب فتوى ندوة البركة السادسة " لا مانع شرعاً من التزام المضارب بان يدفع للبنك نسبة ثابتة من رأس مال المضاربة على حساب الأرباح على أن تتم التسوية لاحقاً مع التزام البنك بتحمل الخسارة إذا وقعت".

يجوز في عقود المضاربة اشتراط التصرف الخاص، وتقييد المضارب بالشرط ما دام التقييد مفيداً ، فإن خالف ضمن وبالتالي فانه يجوز أن يشترط رب المال على المضارب الاستثمار في أنشطة لا يقل عائدها عن نسبة معينة من الربح بشرطين :

أ- إذا كان العقد قد بين فيه النسبة التي يستحقها كل من المضارب ورب المال من الربح لتتفي الجهالة في الربح والغرر.

ب- إذا كان في البلد أنشطة كثيرة لا يقل عائد الاستثمار فيها عن النسبة التي اشترطها رب المال على المضارب حتى لا يضيق على العامل محيط عمله^(٢).

في حالة تعثر أو إفلاس أي مؤسسة مالية فان حملة الصكوك يتمتعون بأولوية

(١) ابوغدة : بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية، مرجع سابق، ص ٩٥.

(٢) الضيرير(صديق) : اشترط الاستثمار فيما لا يقل ربحه عن نسبة محددة حولية البركة، العدد السابع (مجموعة دلة

البركة، جدة، ٢٠٠٥) ص ٢٧٧.

ملكيتهم في أصول الصكوك والتي من المفترض ان تغطي فيه استثمارات حملة الصكوك أو على الأقل جزء كبير منها^(١).

يتم توزيع الربح على الصكوك بإحدى طريقتين^(٢):

أ- توزيع دفعات على الحساب إلى ان تتم التصفية النهائية للصندوق فتعدل التوزيعات حيثذ وفقاً للنتائج الفعلية المحققة.

ب- توزيع الربح بشكل نهائي في فترات دورية محددة بحيث تعتبر نتائج كل دورة من دورات توزيع الربح مستقلة عن نتائج الدورات اللاحقة ويستخدم فيها طريق التضيض الحكمي.

سابعاً: تجارة السلع الدولية

يقصد بالسلع الدولية: السلع الأساسية التي تتم المتاجرة بها في الأسواق المالية (البورصات) وهي المعادن ومنتجات الطاقة والمواد الأولية ومدخلات الصناعة ولا يدخل في مفهوم السلع الدولية المنتجات المصنعة الجاهزة للاستعمال^(٣).

إن تجارة السلع الدولية يمكن أن يمارسها طرفان من نفس الدولة وعادة لا يتم تسليم ولا نقل للبضاعة بين الدول، وإنما المقصود بالدولية هو ما يحكم المعاملات فيها من أعراف دولية كونها تتم في بورصات عالمية محددة أهمها بورصة شيكاغو للحبوب، بورصة يورونيكت للسلع الغذائية، بورصة لندن للمعادن ، ومؤخراً بورصة دبي للطاقة.

كل بورصة من هذه البورصات تتعامل مع مستودعات سبق قبولها ضمن منظومة المستودعات المعتمدة من قبل البورصة بعد التأكد من استيفائها المعايير التي

(١) السهي: صكوك الاستثمار تفقز عالمياً، مرجع سابق.

(٢) أبوغدة: بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٩٤.

(٣) أبوغدة: (عبدالستار): السلع الدولية وضوابط التعامل فيها (بحث مقدم لندوة البركة ٢٩، جده، ٢٠٠٨)، ص ٥.

في هذا المعنى راجع:

١. الفعر: (حزة حسين) السلع الدولية وضوابط التعامل فيها (بحث مقدم لندوة البركة ٢٩، جده، ٢٠٠٨)، ص

تتطلبها البورصة، وإذا جرى إيداع السلع في المستودعات المرتبطة بالبورصة يصدر المستودع شهادة تسمى "شهادة المخزون" وتعرف بأنها وثيقة تضمن وجود كمية محددة ذات نوعية محددة من السلع بالمستودع وتعتبر وثيقة إثبات ملكية حاملها لكمية من السلع.

يشترط في السلع الدولية ما يلي^(١):

- ١- يجب أن تكون السلعة قابلة للبقاء مدة طويلة دون تلف ليتمكن تخزينها.
 - ٢- يجب أن تكون من المقدرات المثلية التي تتعين مقاديرها بالكيل أو الوزن أو العد ويوجد مثلها في السوق.
 - ٣- يجب أن يكون حجم التعامل بالسلعة كبيراً ومتكرراً حتى يتخصص في الاتجار بها أكبر عدد من المتعاملين بيعاً وشراءً.
 - ٤- يجب أن تكون السلعة قابلة للنقل بتكاليف بسيطة بالنسبة لقيمتها.
- لهذا فإن سوق السلع الدولية منظمة بإشراف هيئات حكومية متخصصة ولا يسمح بالتعامل فيها إلا للوسطاء المتخصصين المسجلين لدى إدارة البورصة.
- تجب ملاحظة أن المؤسسات المالية الإسلامية تتعامل مع أسواق السلع الدولية لأحد أمرين^(٢):

الأول : توظيف قدر من موجوداتها في شراء وبيع عقود السلع للحصول على الأرباح الناتجة عن فروقات البيع والشراء.

الثاني: عقود المراجحات التي تجربها مع عملائها على هذه السلع لحاجاتهم لهذه السلع فعلياً أو بقصد إعادة المادة ببيعها ويحصل العميل على نقد وهو ما يعرف بالتورق.

(١) أبوغدة: السلع الدولية وضوابط التعامل فيها، مرجع سابق، ص ٨.

(٢) الفعر: السلع الدولية وضوابط التعامل فيها، مرجع سابق، ص ٤٤.

الضوابط الشرعية للاستثمار في السلع الدولية^(١) :

- ١- الشراء والبيع حقيقة عن طريق السلع المطلوبة لعملاء المصرف واستيرادها وتسليمها فعلياً.
 - ٢- البعد عن التعامل بالأدوات غير الجائزة شرعاً مثل المستقبلات والمستقات.
 - ٣- مراعاة المشروعية في السلع وعدم بيع الطعام مرابحة قبل قبضة فعلياً ومنع المربحة المؤجلة في الذهب والفضة.
 - ٤- التحقق من البيع لا يتم لنفس البائع حتى لا تتحول إلى بيع العينة.
 - ٥- أن يتم التدقيق والرقابة على تنفيذ هذه العمليات وزيارة المستودعات للتأكد من وجود هذه السلع وصلاحياتها للتعامل بها.
- إن حجم التداولات اليومية في أسواق السلع الدولية يزيد على ١,٥ تريليون دولار أمريكي قابلة للزيادة وذلك عام ٢٠٠٨م^(٢).

المطلب الثالث

المخاطر التي تحيط بالاستثمار والتحوط الشرعي منها

تمثل المخاطر تحدياً للاستثمار التقليدي والاستثمار وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وبالرغم من نمو أدوات الحماية للاستثمار التقليدي من المخاطر مثل المشتقات المالية فإن تقلبات الاقتصاد والاضطرابات المالية تبدو في ازدياد بدلاً من الانحسار، علماً بأن هذه المشتقات تثير الكثير من المشاكل القانونية والأخلاقية ويكفي ما شاهده العالم مؤخراً من أزمة مالية بدأت في سبتمبر ٢٠٠٨ وما زالت مستمرة وعلى الجانب الإسلامي للاستثمار فإن حجم السوق ينمو باطراد ومع ذلك فلا يصاحب هذا النمو نمو مماثل في أدوات التحوط والحماية من المخاطر المتوافقة مع الشريعة.

(١) أبوغدة: السلع الدولية وضوابط التعامل فيها، مرجع سابق، ص ١٩.

(٢) الفهر: السلع الدولية وضوابط التعامل فيها، مرجع سابق، ص ٣٨.

عموما يراد بالتحوط الوقاية والحماية من المخاطر، وهو بهذا المعنى يتفق مع مقاصد الشريعة في حفظ المال وتجنب إضاعته أو إتلافه ، فلا يوجد إشكال حول مبدأ التحوط ولكن كيف يتم التحوط وفق الضوابط الشرعية^(١)؟

نوضح في هذا المطلب مخاطر الاستثمار التي تتعرض لها المصارف وشركات الاستثمار الإسلامية وأدوات التحوط الشرعية لهذه المخاطر.

أولاً: المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار الإسلامي والتقليدي هي^(٢):

١- مخاطر السوق

تتمثل تقليدياً مخاطر السوق في تقلب أسعار صرف العملات أو ما يسمى المخاطر التجارية، تحدث مخاطر السوق نتيجة لوقوع أحداث هامة عالمية أو محلية مما يكون لها تأثير على سلوك المتعاملين في سوق الأوراق المالية وبالتالي يترتب عليه تقلب أسعار الأوراق المالية .

٢- مخاطر التضخم

إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية للنقود ويظهر أثر ذلك عند استرداد أموال الاستثمار بعد عدة سنوات .

٣- مخاطر صيغ العقود

هذه المخاطر متعلقة بنوع صيغة التمويل هل مرابحة ، مشاركة أو غيره من الصيغ فقد تتولد مخاطر بسبب إخفاء العاقد للعيوب وبذلك تكون الالتزامات غير متكافئة بين الطرفين.

(١) السولم (سامي إبراهيم): التحوط في التمويل الإسلامي ، (البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ٢٠٠٧) ص ١٤ .

في هذا المعنى راجع :

أ. أبو غده (عبد الستار): بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية ج ٦ (دله البركة، جدة، ٢٠٠٥) ص ١١

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٣ .

في هذا المعنى راجع :

أ. جاب الله (احلام عبد الله) : نموذج كمي لتحديد التشكيلة المثلى وقياس درجة المخاطر بمحافظ استثمارات

شركات التأمين المصرية (بحث لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الأزهر، ٢٠٠٣ م) ص ١٠٤

٤- مخاطر أخلاقية

وهي الخلل في الثقة وفقدان الأمانة التي يجب توافرها في المشاركات والتي يستبعد منها شرط الضمان .

٥- مخاطر التوقف عند سداد الالتزامات

هذه المخاطر تحدث كنتيجة للتغير في سلامة المركز المالي للمنشأة والذي يؤثر على قدرة المنشأة في سداد ما عليها من التزامات مما ينعكس على القيمة السوقية للأوراق المالية التي تصدرها المنشأة .

٦- مخاطر الإدارة

تمثل هذه المخاطر في القرارات الخاطئة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الاستثمار والتي تؤثر على القيمة السوقية للأوراق المالية لهذه المنشآت .

٧- مخاطر السمعة

هي المخاطر الناشئة عن الرأي السلبي عن الشركة من قبل العموم مما يؤثر على نشاط الشركة وربحها^(١).

ثانياً: أدوات إسلامية للتحوط من المخاطر^(٢)

سبق أن أوضحنا أن المخاطر جزء من طبيعة النشاط الاقتصادي فيستحيل تحقيق ربح دون تحمل مخاطر، ولا شك أن التحدي الذي يواجه المنهج الإسلامي هو تصميم أدوات ومنتجات تنجح في تحقيق التحوط وإدارة المخاطر دون أن تنجر إلى دائرة المجازفة والمراهنة .

هناك عدة طرق للتحوط يمكن أن تحقق هذا الهدف ، منها^(٣):

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي: لائحة إدارة المخاطر (مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، ٢٠٠٨) ص ١٣ .

(٢) السولم : التحوط في التمويل الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

(٣) نفس المرجع ، ص ١٣٨ .

١- التحوط الاقتصادي

يراد بالتحوط الاقتصادي أساليب التحوط التي لا تتطلب الدخول في ترتيبات تعاقدية مع أطراف أخرى بقصد التحوط . وأبرز هذه الأساليب وأقدمها تنويع أدوات الاستثمار، ويندرج تحت التحوط الاقتصادي أساليب أخرى بالإضافة للتنوع الاستثماري هي :

- أ- تماثل القوائم المالية (أي التماثل بين الموجودات و المطلوبات).
- ب- التحوط الحركي (أي إدارة محفظة الأوراق المالية بالطريقة التي تؤدي لنفس النتيجة باستخدام المشتقات).
- ج- التحوط الطبيعي (أي موازنه الأصول والالتزامات لتكون بنفس العملة ونفس طريقة التسعير).

٢- التحوط التعاقدى

المقصود بالتحوط التعاقدى هو أدوات التحوط القائمة على عقود المعاوضة التي يراد بها الربح ، ومن أهم أدواتها ما يلي^(١):

- أ- المضاربة مع تأخر رأس المال .
- ب- البيع لطرف ثالث .
- ج- اجتماع البيع مع المشاركة .
- د- تنويع الثمن الآجل .
- هـ- المراهجة لإدارة المخاطر .
- و- السلم المركب .

الصيغ المذكورة أعلاه تتطلب وجود مؤسسات متخصصة لإدارة المخاطر بطريقة شرعية .

(١) السولم : التحوط في التمويل الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

٣- ضمان طرف ثالث

يقصد بضمن طرف ثالث ضمان من جهات حكومية خصوصاً إذا ما كانت صكوكاً مصدره لمصلحة مرفق عام أو مشروع حيوي^(١).

٤- اشتراط مشاورة رب المال دون الالتزام بمقتضاها

إن اشتراط مشاورة المضارب لرب المال لا يخل بمنع رب المال من العمل مع المضارب، هذا إذا كانت المشورة غير ملزمة للمضارب^(٢).

٥- استخدام أسلوب لجنة المشاركين لتمثيل أرباب المال

يختار من بين أرباب المال عدداً ممن تتوافر فيهم شروط معينة لمراقبة أداء المضارب بما لا يخل بإنفراذه بالعمل ، وبهذا تحد المؤسسات المالية من المخاطر الأخلاقية المتمثلة في عدم إفصاح المضارب عن المعلومات بدقة.

٦- تطبيق معايير حافزة في توزيع الربح^(٣)

أجازت المجامع الفقهية أن يتفق رب المال مع المضارب على أنه إذا زاد الربح عن نسبة معينة فإن الزيادة تكون من نصيب المضارب ، وهذا يحث المضارب على حسن الأداء وتقليل مخاطر العمل .

(١) أبو غنم: بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية ج ٦ ، مرجع سابق ص ٣١.

(٢) أبو غنم (عبد الستار) (بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية ج ٢ دولة البركة ، ج ٢ ، ص ٢٠٠.

(٣) أبو غنم: بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية ج ٢ ، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

في هذا المعنى راجع

أ.الساعاتي (عبد الرحيم) : المشتقات الإسلامية وإدارة المخاطر التجارية، حولية البركة العدد السابع (دله البركة ،

ج ٢ ، ص ٧٣.

المطلب الرابع

ضوابط مراقبة استثمار أموال التأمين في السوق السعودي

تقوم سياسة الاستثمار في شركة التأمين (تجاري - تكافلي) على ركيزتين أساسيتين^(١):

١ - استثمار أقساط التأمين فور استلامها والتي تظهر في الميزانية في شكل تشكيلة من الاستثمارات ومبالغ التعويضات والمخصصات .

٢ - استثمار رأس المال والاحتياطات المختلفة لتقوية مركز الشركة المالي. إن هدف شركة التأمين من وراء السياسة الاستثمارية هو ضمان الوفاء بمختلف التزاماتها تجاه حملة الوثائق وتجاه ملاك شركة الإدارة وتدعيم المركز المالي والوفاء بمعايير الملائمة المالية .

لضمان جودة أداء شركات التأمين بالسوق السعودي قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بوضع ضوابط لشركات التأمين لاستثمار رأس مالها وموجودات صندوق التأمين كما يلي^(٢):

١ - يجب أن يكون للشركة سياسة استثمارية مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة تنظم الاستثمار وطرق إدارة المحافظ الاستثمارية .

٢ - الاستثمار بالريال السعودي بما نسبته ٥٠٪ من مجموع الأصول المتاحة للاستثمار وإذا رغبت الشركة في تغيير هذه النسبة عليها أخذ موافقة كتابية مسبقة من المؤسسة .

٣ - لا يجوز للشركة استخدام الأدوات المالية مثل المشتقات المالية والبنود خارج

(٤) جاب الله : نموذج كمي لتحديد الشكلىة المثل وقياس درجة المخاطر بمحافظ استثمارات شركات التأمين ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(٢) مؤسسة النقد العربي السعودي : اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين (مؤسسة النقد العربي السعودي ، الرياض ، ٢٠٠٥) ص ٢٣ .

الميزانية العمومية، بدون الحصول على موافقة خطية من المؤسسة. كما لا يجوز استخدام هذه الأدوات في أغراض غير إدارة المحفظة الاستثمارية ، ويجب إتباع ما يلي :

- أ- أن تكون مدرجة في سوق مالى ريسى، وقبله للسيل في وقت قصير.
 - ب- أن يكون لدى الشركة مخصصات وأصول كافية لمواجهة أي التزامات ناتجة أو محتملة من الاستثمار في هذه الأدوات .
 - ج- أن يكون الطرف الآخر في التعامل ذا ملاءة وسمعه مالية .
 - ٤- على الشركة عند وضع سياستها الاستثمارية مراعاة أن تكون مدة الاستحقاق للأصول المستثمرة موازية لالتزامات الشركة حسب الوثائق المصدرة .
 - ٥- إذا لم توافق المؤسسة على خطة استثمار الشركة ، عليها الالتزام بجدول نسب الاستثمار^(١) على ألا يتجاوز الاستثمار خارج المملكة ٢٠٪ .
 - ٦- على الشركة الأخذ في الاعتبار مخاطر تركيز الاستثمار بحيث لا تتجاوز نسبة التركيز ٥٠٪ من كل وعاء استثماري .
 - ٧- على الشركة الأخذ في الاعتبار الأخطار المحيطة بالشركة والمنطقة التي تعمل بها .
- وفيما يلي يعرض الباحث جدولين يوضح أحدهما أوعية الاستثمار بالسوق السعودي ، و الآخر يوضح نسب الاستثمار بالسوق المصري ، كنهاذج لضوابط استثمار أموال التأمين بالسوق السعودي والمصري .

(١) راجع جدول أوعية الاستثمار بالمملكة العربية السعودية ، ص ١٥٣ في هذه الدراسة.

جدول أوعية الاستثمار

بالسوق السعودي^(١)

الأوعية الاستثمارية	النسبة % المسموح بها للتأمين العام	النسبة % المسموح بها للتأمين الحماية والادخار
ودائع لدى البنوك المحلية	٢٠٪ على الأقل	١٠٪ على الأقل
سندات حكومية	٢٠٪ على الأقل	١٠٪ على الأقل
صناديق استثمار بالريال	١٠٪ بحد أقصى	١٥٪ بحد أقصى
صناديق استثمار بالعملات الأجنبية	١٠٪ بحد أقصى	١٠٪ بحد أقصى
سندات حكومية أجنبية	٥٪ بحد أقصى	٥٪ بحد أقصى
سندات مصدرة من شركات محلية	٥٪ بحد أقصى	٥٪ بحد أقصى
سندات مصدرة من شركات أجنبية	٥٪ بحد أقصى	٥٪ بحد أقصى
أسهم	١٥٪ بحد أقصى	١٥٪ بحد أقصى
عقارات في المملكة	صفر	٥٪ بحد أقصى
قروض برهن عقار	صفر	٥٪ بحد أقصى
قروض لحملة الوثائق بضمانات الوثائق	صفر	٥٪ بحد أقصى
استثمارات أخرى	١٥٪ بحد أقصى	١٥٪ بحد أقصى

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي : اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين ، مرجع سابق ، ص ٣٦.

جدول نسب الاستثمار وفق القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٥
(السوق المصري)^(١)

أوجه الاستثمار	تأمينات الأشخاص	تأمينات الممتلكات	ملاحظات
أوراق مالية حكومية	٢٥٪ على الأقل	٢٠٪ على الأقل	
سندات	٢٠٪ على الأكثر	١٥٪ على الأكثر	ألا تزيد قيمة المستثمر في جهة واحدة على ٥٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠٪ من رأس مال الجهة المصدرة أو ١٠٪ من رأس مال شركة التأمين أيهما أقل .
أسهم أو وثائق صناديق الاستثمار	٢٥٪ على الأكثر	٢٥٪ على الأكثر	ألا تزيد قيمة المستثمر عن جهة واحدة على ٥٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ٢٠٪ من رأس مال الجهة المصدرة أو ١٠٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أيهما أقل .
عقارات	٢٠٪ على الأكثر	١٠٪ على الأكثر	ألا تزيد قيمة أي عقار على ٥٪ من جملة الأموال الواجب تخصيصها أو ١٠٪ من رأس المال المدفوع لشركة التأمين أيهما أقل .
منح قروض بضمان وثائق التأمين	-	-	في حدود ٩٠٪ من قيمتها الاستردادية .
قروض بضمان رهون عقارية	٢٠٪	-	ألا تزيد قيمة أي قرض على ٥٪ من جملة الأموال المخصصة أو ٦٠٪ من القيمة السوقية للعقار أو ١٠٪ من قيمة رأس المال المدفوع لشركة التأمين أيهما أقل .
ودائع نقدية وشهادات ادخار بالعملة المحلية أو الأجنبية	٥٠٪ على الأكثر	٥٠٪ على الأكثر	ألا تزيد الإيداعات وشهادات الادخار لدى أحد البنوك على ٢٠٪ من جملة الأموال المخصصة .
استثمارات أخرى توافق عليها الهيئة	١٠٪ على الأكثر	١٠٪ على الأكثر	وفقاً للضوابط التي تحددها الهيئة .

(١) جاب الله : نموذج كمي لتحديد التشكيلة المثلى وقياس درجة المخاطر بمحافظ استثمارات شركات التأمين، مرجع سابق، ص ١٧.

المطلب الخامس

التحديات والعقبات

إن التزام شركات التأمين التكافلي بمبادئ الشريعة الإسلامية في الاستثمار قد ترتب عليه بروز مجموعة من التحديات في توظيف الأموال في التطبيق العملي، حيث أن لدى شركة التأمين نوعين من الأموال هما رأس مال شركة الإدارة وهي شركة مساهمة عامة تخضع لمعايير وضوابط استثمار الشركات المساهمة العامة، ثم أموال صندوق التكافل والتي لم يتم الاتفاق على الشكل القانوني والشرعي للشخصية الاعتبارية لأموال المؤمنين (صندوق التكافل). فمنهم من يراه على شكل شركة "النهد" وهو نوع من التبرع كان معروفاً في عصر الرسول ﷺ حيث يدفع كل واحد منهم بمقدار ما دفعه صاحبه لأجل نفقات السفر، فهم متساوون في الدفع ولكنهم ليسوا متساوين في الصرف والإنفاق^(١)، ومع ذلك لا ينظر إلى هذه المفارقات لأنهم اتفقوا على التعاون والبر وما يتبقى من المصاريف يوزع عليهم أو يدخروه لسفره أخرى.

إن شكل شركة النهد هذه قد تطور من مجموعة مسافرة إلى حساب منظم ودقيق تشرف عليه شركة. ومنهم من يراه على شكل صندوق وقفي تقوم شركة الإدارة بتخصيص جزء من رأس مالها لإنشاء هذا الصندوق، على أن تفصل بين حساب هذا الصندوق ورأس مالها وبذلك يكتب صندوق التكافل شخصية اعتبارية تمكن من تملك نوعين من الأموال^(٢):

أ- اشتراكات التأمين التي يدفعها المؤمن لهم وهي تدفع على سبيل التملك للصندوق.

ب- عوائد استثمار أموال الصندوق.

(١) القره داغي (علي محي الدين) : التأمين التعاوني ماهيته وضوابطه ومعوقاته، بحث مقدم للملتقى التأمين التعاوني

بالرياض (الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الرياض، ٢٠٠٩) ص ٥٨

(٢) الشيلي (يوسف): التأمين التكافلي من خلال الوقف، بحث مقدم للملتقى التأمين التعاوني بالرياض (الهيئة الإسلامية

العالمية للاقتصاد والتمويل، الرياض، ٢٠٠٩) ص ٩.

على أن يكون مصرف الوقف مخصصاً لأعمال التأمين أي أن الصندوق يكون وقفاً على معينين وهم حملة الوثائق .

إن هذه الاختلافات على الشكل القانوني و الشرعي للشخصية الاعتبارية لاموال المؤمنين تعتبر في حد ذاتها تحدياً أمام شركات التأمين التكافلي في آلية استثمار هذه الأموال بالإضافة إلى التحديات الأخرى التي نوجزها كما يلي :

التحدي الأول

محدودية صيغ توظيف الأموال في السوق التي تعمل بها شركات التأمين التكافلي وفق المبادئ الشرعية ، وسيطرة صيغ المداينة مثل بيع المرابحة والتورق .

التحدي الثاني

عدم التخطيط لإعداد محفظة استثمارية منضبطة شرعاً يراعي فيها تجنب المخاطر التي سبق الإشارة إليها في المطلب الثالث من هذا الفصل وزيادة نسبة الربحية .

التحدي الثالث

ندرة العناصر البشرية التي على دراية كافية بأدوات الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومنافذ تقديمها لشركات التأمين التكافلي بما يسمح بتكوين محفظة استثمارية منضبطة شرعياً.

التحدي الرابع

صغر حجم الأموال الموجودة لدى شركات إدارة التأمين وصندوق التأمين لا يعطي الفرصة لإيجاد إدارة مستقلة للاستثمار بهذه الشركات وإنما يوكل أمر الاستثمار للمدير المالي كجزء من مهام وظيفته بما لا يعطي فرصة للإبداع والبحث عن وسائل مناسبة للاستثمار .

التحدي الخامس

التعارض بين الفقه والقانون في توظيف أموال شركات التأمين التكافلي، فنجد أن اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين تضع جدولاً إرشادياً للمحفظة الاستثمارية وبها ودائع في بنوك دون تحديد هل هي بفائدة ربوية أم لا ، أيضاً تحتوي

على سندات حكومية محلية ودولية وسندات مصدره من شركات محلية وشركات دولية .وكما هو معلوم فإن السندات غير جائز الاستثمار فيها شرعاً لاحتوائها على فائدة ربوية ، و بها أسهم غير ملزم بأن تكون من الأسهم المجاز الاستثمار فيها شرعاً.

الخلاصة

إن أهم سمات مؤسسات الاستثمار الإسلامية إلا تكون وسيط تمويل يحصل على ربحه من الفرق بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة، مع محاولة الحصول على أقصى الضمانات، إنما يجب أن تكون وسيطاً استثمارياً و لديها جهاز استثماري قوي قادر على الدراسة الدقيقة والمستمرة لفرص الاستثمار واحتياجات الأسواق ودراسة الأدوات المبتكرة لجذب الأموال لاستثمارها وتشغيلها والقدرة على متابعة الاستثمارات التي يتم تمويلها بحيث يصبح المشروع وليس الضمانات هو الأساس في اتخاذ قرار الاستثمار وحساب المخاطرة والعائد في إطار من الالتزام بالضوابط الأساسية في الشريعة الإسلامية وحسب المقاصد الشرعية لتنمية الأموال .

يجب على شركات التأمين التكافلي البحث عن المؤسسات المالية التي ينطبق عليها الوصف السابق وأن تضع أموالها للاستثمار لديهم .

المبحث الثاني

تنمية وتأهيل الموارد البشرية كأحد أهم التحديات

التي تواجه شركات التأمين التكافلي

يسعى الباحث من خلال هذا المبحث إلى الدعوة لبناء وتكوين كوادر فنية بشرية من خلال التعليم والتدريب تكون مؤهلة لقيادة هذا القطاع، وذلك على النحو الذي حدث مع الكوادر البشرية التي تقود عملية دفع وتنمية المصرفية الإسلامية، حيث تبين منذ سنوات أن تنمية المصرفية الإسلامية واستحداث منتجات مصرفية إسلامية جديدة يعتمد بالدرجة الأولى على مدي كفاءة الموارد العاملة بهذا القطاع وذلك من خلال عدة مطالب :

المطلب الأول : مفهوم و أهداف الموارد البشرية في شركات التأمين التكافلي.

المطلب الثاني : الابعاد الرئيسية للإدارة الفعالة للموارد البشرية .

المطلب الثالث : التحديات والعقبات.

المطلب الأول

مفهوم وأهداف الموارد البشرية في شركات

التأمين التكافلي

شهد الفكر التنموي تغييرات حادة خلال العقود القليلة الماضية عكست إلى حد كبير ما أفرزته التجارب التاريخية للدول والشعوب المختلفة من نجاحات وانكسارات عجزت النماذج التنموية القائمة عن تقديم تفسيرات مقنعة لها ، فبعد ان ظلت المدرسة النيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي التي تعتبر التقدم التكنولوجي عاملاً خارجياً لا يمكن تحديده من داخل النموذج هي المدرسة المسيطرة على الفكر التنموي لعدة عقود^(١)، جاء الواقع العملي ليؤكد عجز هذه المدرسة عن تفسير معدلات النمو المرتفعة والمتواصلة في مجتمعات تفتقر إلى كثير من عناصر الإنتاج التقليدية من عمل و رأس مال وغيرهما. في الوقت الذي فشلت فيه بلدان عديدة تتوافر فيها هذه الإمكانيات من تحقيق نمو اقتصادي يتناسب مع ما تمتلكه من موارد.

من هنا جاءت أهمية البحث عن نموذج مختلف للنمو الاقتصادي يحتمل تفسير ما حدث على ارض الواقع. وكان من نتائج هذا البحث ظهور ما يعرف الآن بـ " نظريات النمو الجديدة " والتي اعتمدت في الأساس على كتابات الاقتصاديين الذين تلو "كينز".

تنظر هذه النظريات الجديدة إلى التقدم التكنولوجي باعتباره مكوناً داخلياً يتوقف في الأساس على الرصيد المعرفي للمجتمع محل الدراسة، وقد نجحت هذه النماذج إلى حد بعيد فيما فشلت فيه النماذج النيو كلاسيكية من تفسير للنمو الاقتصادي المتواصل الذي شهدته العديد من بلدان العالم . فمن من وجهة النظر التقليدية ينصب مفهوم رأس المال على رأس المال بمعناه المادي الضيق ومن ثم يخضع الاستثمار.

(١) فهمي (صلاح الدين): التنمية الاقتصادية والتخطيط، (من مطبوعات الجامعة الأمريكية المفتوحة، مكتب القاهرة، بدون تاريخ) ، ص ٦٧ - ٧٠ ، راجع أيضا الفصل الأول والثاني عن النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي.

في رأس المال المادي هذا لقانون "تناقص الغلة" لما يتميز به من ندرة نسبية، ومن ثم فإن معدل النمو الاقتصادي في أي بلد سيأخذ في التناقص عبر الزمن حتي يصل إلي الصفر في الاجل الطويل ما لم يحدث تقدم تكنولوجي خارجي يكون من شأنه زيادة معدلات النمو مرة أخرى.

أما نماذج النمو الجديدة فتتنظر إلى رأس المال نظرة أوسع تشمل رأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال المادي المتعارف عليه. ولذا فإن الاستثمار في رأس المال بمعناه البشري الأوسع وما ينتج عنه من أفكار ومعارف وتكنولوجيات متقدمة ومتجددة يتميز في الواقع - طبقاً لتلك النظريات الجديدة - "بتزايد الغلة" ومن ثم يصبح تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجه بشكل متواصل أمراً مقبولاً بل ومتوقعاً^(١).

انطلاقاً من هذا المبدأ، تعددت الأدبيات التي تشير إلى الدور الذي يلعبه تنمية وتقدم رأس المال البشري في عملية التنمية، بل باعتباره العنصر الحاسم للنجاحات التي تحققت في البلدان المتقدمة وفي بلدان ما يعرف " بالنامور الاسيوية" وتلك التي تعتبر أن المعيار الوحيد الذي سيحدد الطرف الرابع في عالم اليوم هو ما يمتلكه هذا الطرف من ثروة بشرية وعقول وكفاءات قادرة على قيادة عجلة التنمية.

هذا ولقد سبق الفكر الإسلامي هؤلاء جميعاً بإهتمامه بالعنصر البشري وكرمه وفضله، وجعل الإسلام العمل أحد أركان العبادة وحب الله والرسول من يعمل ومن يجيد في عمله، ويهتم الإسلام بالربط بين النواحي المادية والمعنوية في إدارته للعنصر البشري.

يجدر بنا أن نشير إلى أهم المبادئ الإسلامية في إدارة الموارد البشرية^(٢):

١- مبدأ تكريم وتفضيل العنصر البشري

لقد إهتم الإسلام بالعنصر البشري وسخر الله له ما في السموات والأرض مهياً له ظروف العمل، يفرض علينا هذا التكريم إحترام وتقدير هذا العنصر ولا نقلل من شأنه مهما كان وضعه الإجتماعي.

(١) العربي (اشرف): نحو بيئة جاذبة لرأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة، (مركز الدراسات الاقتصادية، كلية

الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ١٧٩-١٨٠.

(٢) الشيخ: مشكلات إدارة الأفراد في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٩.

٢- مبدأ التزام الأمانة في ممارسة العمل

إن إسناد أي عمل لأي فرد من المسلمين يعتبر أمانه هو مسئول عنها يوم القيامة ومحاسب على أسلوب أدائها يقول الله ﷻ ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَحُونُوا أَمْنَتَكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [سورة الأنفال: ٢٧]

٣- مبدأ طالب الولاية لا يولى

إن الوظيفة في الإسلام تكليف وليست حقاً وأن دوام الوظيفة للفرد مرهونه بدوام صلاحية شاغلها ، فمن ثبت عدم صلاحيته يتنحى عنها مهما كانت درجته ومركزه في السلم الوظيفي وقد كان النبي ﷺ يرفض توليه من يطلب العمل حتى لو كان من أقرب الصحابة إليه ، لأن طلب الإنسان تولي إحدى الوظائف بعينها يعتبر في حد ذاته شبهه تثير الشكوك حوله .

٤- مبدأ العمل في الوظيفة مسئولية شخصية

حيث أن كل شخص مسئول عن عمله وتصرفه والإسلام يرى أن الموظف عليه ان يخلص للمكان الذي يعمل فيه ويبدل قصارى جهده لأداء عمله ومراعاة مواعيده حيث أن ضمير الموظف المسلم يراقب الله في كل أعماله و في كل خطوة يخطوها حيث يقول الله ﷻ ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة النحل: ٩٣] ، كما تتطلب المسؤولية الشخصية أن يكون شجاعاً في رؤية لا يخشى إلا الله ﷻ.

إن للموارد البشرية في صناعة التأمين التكافلي بالمنطقة العربية دور هام ومحوري وفي نفس الوقت عبء وتحد ، ففي ظل المقولة التي تؤكد أن حجم التقدم الذي يحدث في صناعة ما أو بلد ما هو رهن بما يمتلكه من موارد بشرية مؤهلة يمكن الاستفادة منها بالكفاءة المطلوبة . فإن تحقيق هدف بناء صناعة تأمين تكافلي قوية تعتمد على العلم والمعرفة يتطلب - ضمن أشياء أخرى - ضرورة تكوين وبناء موارد بشرية تشجع على الإبداع والابتكار ، حيث تعتبر الموارد البشرية العنصر الرئيسي لتنمية الخدمات التي تقدمها صناعة التأمين التكافلي .

المطلب الثاني

الأبعاد الرئيسية للإدارة الفعالة للموارد البشرية

إن الموارد البشرية هي مصدر كل نجاح إذا تم إدارتها بشكل فعال وهي مصدر كل فشل إذا أسيء إستخدامها ، وعلى ذلك يمكن تعريف إدارة الموارد البشرية بأنها:

"هي الإدارة المختصة بكل الأمور المرتبطة بالعنصر البشري في شركة التأمين التكافلي من حيث البحث عن مصادر القوى العاملة وترغيبها وإختيارها وتعيينها وتدريبها وتنميتها وتحفيزها ، وتقييم أعمالها ، وجعلها راضية ، وتهيئة الجو المناسب الذي يوفر علاقات عمل طيبة بين الإدارة والعاملين بها يحقق أهداف شركة التأمين التكافلي بأقصى كفاءة ممكنة"^(١).

من التعريف السابق يتضح أن دور إدارة الموارد البشرية هو عملية تنمية مستمره ومحصلة مجموعة من الجهود والأنشطة والخبرات التعليمية المخططة التي تتناول الموارد البشرية قبل التحاقها بالعمل وبعده وتغطي جميع مستويات العاملين من فنيين وإداريين وقادة تركيزاً على المعرفة والمهارة والسلوك والقيم التي ترغب الشركة في نقلها للعاملين بها^(٢) في مدى زمني متفاوت بين القصير والطويل الأجل مع الإهتمام بالإداء الوظيفي تحقيقاً لأهداف الأفراد وأهداف شركة التأمين التكافلي .

لكي تقوم إدارة الموارد البشرية بدور فعال في شركة التأمين التكافلي يجب أن تأخذ في الاعتبار المتغيرات التنظيمية مثل^(٣):

أ- الخصائص التي تميز شركات التأمين التكافلي .

(١) الشيخ : مشكلات إدارة الأضرار في البنوك الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(٢) دره(عبدالباري) : المداخل المختلفة لتنمية الموارد البشرية في المؤسسات والمصارف المالية العربية ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثاني لتنمية الموارد البشرية في المصارف العربية (المعهد العربي للدراسات المصرفية ، القاهرة ، ١٩٩٢) ص ٦ .

(٣) الشيخ : مشكلات إدارة الأفراد في البنوك الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ نقلاً عن : الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، التنظيم في البنوك الإسلامية (الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٠) ج ٣ ص ٨٤ .

- ب- عمر وحجم شركة التأمين التكافلي .
 - ج- ظروف المنافسة في سوق التأمين والمناخ الإقتصادي العام .
 - د- التنظيم الرسمي وغير الرسمي للشركة .
 - هـ القدرات والفوارق الشخصية للعاملين بالشركة .
- علي الرغم من أن مهام إدارة الموارد البشرية عديدة ، فإن الباحث سيركز على نشاطين أساسيين من أنشطة إدارة الموارد البشرية هما :

أولا : إستقطاب واختيار وتعيين العاملين بشركات التأمين التكافلي .

لما كانت شركات التأمين التكافلي مؤسسات تقوم بالدعوة لرسالة الاسلام ، وتلتزم بمنهج الله في استثمار أموالها ، وتعمل علي تطبيق شريعة الله في مجال التأمين الذي هو جزء من الاقتصاد الاسلامي ، وجب علي هذه الشركات إختيار العاملين بها وفق معايير خاصة^(١) وقد أرشد القرآن الكريم إلي هذه المعايير في قول الله ﷻ علي لسان ابنه شبيب [سورة القصص: ٢٦] وأيضا في قول الله ﷻ علي لسان سيدنا موسى ﴿وَإِخِي هَارُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْنَا مَعِيَ رِثَاءَ يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾ [سورة القصص: ٣٤] .

يمكن تلخيص هذه المعايير في:

الكفاءة ، العلم ، العدالة ، القوة والأمانة .

إن إختيار أي شخص لوظيفة ما في شركة للتأمين التكافلي يجب أن يتوافر به الشرطان الاساسيان لتولي الوظائف وهما^(٢):

١ - إلمامه بطبيعة ومهام وظيفته إلماما علميا وعمليا وشرعيا .

(١) الشيخ : مشكلات إدارة الأفراد في البنوك الإسلامية ، مرجع سابق ، ، ص ١٠٠ .

في هذا المعنى راجع

أ. مهران : مشكلات الاستثمار في البنوك الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

(٢) أحمد (سلامة): أدوات التأهيل التكاملي للعاملين في المصارف الإسلامية بحث غير منشور (الجامعة الأمريكية

المتنوعة ، القاهرة ، ٢٠٠٧) ص ١ .

٢- الامانة في أداء العمل .

يعد إستقطاب شركات التأمين التكافلي لموظفيها خطوة تالية لاعداد خطة الموارد البشرية وتحديد إحتياجات الشركة من الوظائف نوعا وكما ، و بعد وضع الوصف الوظيفي المناسب لكل وظيفة ، تبدأ مرحلة هامة ودقيقة للانتقاء والتعيين و تلجأ شركات التأمين التكافلي إلي عدة مصادر للحصول علي إحتياجاتها من القوي العاملة هي :

١- المصادر الداخلية

حيث يمكن إعطاء فرصة للعاملين داخل الشركة بأن يتقلدوا الوظائف الشاغرة و ذلك بترقيتهم إليها أو نقلهم إلي وظائف أخرى بمهام، وتعتبر هذه الطريقة مفيدة للشركة لانها تعلم كفاءات العاملين لديها ولها أثر إيجابي علي أداء العاملين و حفزهم لزيادة الجهود ، ويعيب علي هذه الطريقة حرمان الشركة من الدماء والخبرات الجديدة بالسوق^(١).

٢- المصادر الخارجية^(٢)

إن أهم المصادر الخارجية التي يمكن لشركات التأمين التكافلي أن تلجأ إليها هي :

١- الطلبات الشخصية : السيرة الذاتية التي يقدمها طالبي العمل لدي الشركة و ينتظرون إستدعاء الشركة لهم للعمل وهذا يناسب الوظائف التي لا تحتاج إلي خبرة أو قدرات عالية.

٢- الاعلان في الصحف و المجلات المتخصصة و مواقع شبكة المعلومات الدولية وفق معلومات محددة عن الوظيفة الشاغرة والمتطلبات التي يجب توافرها في المتقدم ، وهذه تعتبر من أفضل الوسائل .

(١) الشيخ : مشكلات إدارة الأفراد في البنوك الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ . نقلا عن الموسوعة العلمية والعملية

للبنوك الاسلامية ، الجزء الرابع ، الموارد البشرية ، ص ١٤٧ .

(٢) نفس المرجع ، ص ١١٠ .

٣- وكالات التوظيف والتي غالباً ما يتم اللجوء إليها لاستقطاب شاغلي المناصب العليا و القيادين لارتفاع التكلفة التي تطلبها هذه الوكالات، ومع هذا فإن اللجوء لهذه الوكالات له فائدة عظيمة حيث تقوم الوكالة بعملية الفرز والمقابلات لاستبعاد من لا يصلح وعرض المميز فقط علي الشركة.

٤- الكليات والمعاهد العليا المتخصصة والتي تعتبر مصدراً جيداً لد الشركة بالموظفين بعد تخرجهم .

هذا و يحقق الاختيار السليم للموارد البشرية المزايا التالية :

١- شعور الموظفين بالرضا و الحماس للعمل و الاستقرار فيه مع تحمل المسؤولية و زيادة الانتاجية .

٢- رفع مستوي الجودة ، سرعة الانجاز ، تحقيق رضاء العملاء و جذبهم لشركة التأمين التكافلي ، إنخفاض معدل دوران العمل و الغياب و التمارض ، و بالتالي خفض التكاليف وزيادة أرباح الشركة .

عند المفاضلة بين المتقدمين لاختيار الاصلح يجب إتباع أسلوب الانتقاء القائم علي القياس النفسي و الاختبارات السيكلوجية والتي تراعي الفروق التالية^(١):

١- فروق فردية بين الافراد .

٢- فروق في ذات الفرد من عمل لآخر .

٣- فروق في طبيعة الوظائف فكل وظيفة لها قدرات و إستعدادات مختلفة.

إن شركات التأمين التكافلي تواجه صعوبة بالغة في إستقطاب العناصر المناسبة لطبيعة عملها الذي يتسم بالحرفية العالية والدقة في تحديد درجة المخاطر وكيفية التحوط منها ، و ذلك لقلة الكوادر البشرية المتاحة في السوق السعودي لعدم وجود مناهج دراسية بالجامعات السعودية تدرس التأمين التقليدي أو التأمين التكافلي ،

(١) مهران : مشكلات الاستشار في البنوك الاسلامية ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .

أيضا لا توجد معاهد أو مراكز تدريب ذات مستوى عالٍ للتأمين التقليدي و إنعدام أي برامج تدريب للتأمين التكافلي و يزيد من تفاقم الازمة بالسوق السعودي أن أحد المتطلبات القانونية أن يكون مدير الموارد البشرية سعودي الجنسية و كثير من مدراء الموارد البشرية بشركات التأمين لم يعملوا من قبل بشركات تأمين ولم يحصلوا علي دراسات تأهيلية في التأمين توضح لهم الطبيعة المميزة لنشاط التأمين عموما ونشاط التأمين التكافلي خصوصا مما ينعكس سلبا علي نتائج الاختيار لشغل الوظائف المتاحة.

ثانيا : تدريب وتنمية وتطوير مهارات العاملين بشركات التأمين التكافلي :

في المطلب السابق اتضح للباحث أن شركات التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية تجد صعوبة في توفير الكوادر البشرية المناسبة لطبيعة عملها وذلك لظروف التعليم بالمملكة ، وبالتالي فإن هذه الشركات عليها دور في تدريب وتنمية الكوادر التي يتوفر بها الحد الأدنى من متطلبات العمل سواء كان التدريب علي رأس العمل بكوادر من الشركة أو بالتعاون مع مراكز تدريب ومعاهد متخصصة لوضع برامج تدريب لمختلف الوظائف بالشركة.

إن المنهج الاسلامي يحث علي العلم والتعلم فيقول الله ﷻ ﴿ فَتَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ [سورة طه: ١١٤] والرسول ﷺ كان يدرّب أصحابه حينما يكلفهم بمهام معينة، ومن القواعد الفقهية "مالم يتم الواجب إلا به فهو واجب" ^(١) فإتقان العمل وإحسانه والتفاني فيه واجب فينبغي التدريب لإتقان العمل وإحسانه و الاجتهاد في تجويده.

(١) الشيخ : مشكلات إدارة الأفراد في البنوك الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

مفهوم التدريب

يقصد بالتدريب كل عمل من شأنه أن يؤدي إلى تزويد العاملين بالمعلومات الضرورية لضمان إلمامهم بدقائق العمل وظروفه أو خلق مهارات جديدة يحتاج إليها العمل أو تغيير وجهات النظر والمعتقدات التي لدى العاملين^(١). فالتدريب يختلف عن التعليم، حيث أن التعليم هو إكساب المعرفة للشخص، أما التدريب فهو القدرة علي الاستفادة مما تعلمه الانسان، أي يكون مؤهلا ومدربا لمزاولة ما تعلمه .

إن التدريب ليس عملية منفصلة بذاتها، وإنما هو جزء من سلسلة من العمليات تقوم بها إدارة الموارد البشرية بأي شركة تأمين تكافلي بدءاً من تحديد مطالب التأهيل في شاغل أي وظيفة ثم التهيئة المبدئية والتعريف بالشركة وفلسفتها ونظام عملها وما يميزها عن الشركات التقليدية ثم يبرز دور التدريب مرة أخرى كأداة لتعديل السلوك الوظيفي وإكسابه مهارات تفيد في تحسين أدائه في الوظيفة الحالية أو إعدادة للترقية أو النقل إلى وظيفة أخرى^(٢). إن التدريب أكثر تخصصاً من التعليم ويدور في نطاق أضيق وأشدّ تحديداً من نطاق التعليم حيث أن التدريب يهدف إلى إتقان عملية بذاتها، أو القيام بواجب محدد، أو تحسن أداء وظيفة معينة فمحور العملية التدريبية هو الفرد وليس موضوع التدريب^(٣).

تحديد الاحتياجات التدريبية

الاحتياجات التدريبية هي الأساس الذي يقوم عليه التدريب، و حتى تستطيع إدارة الموارد البشرية تحديد الاحتياجات التدريبية يجب تحليل العناصر التالية:

(١) نفس المرجع، ص ١٣١ .

في هذا المعنى راجع :

أ. أحمد: أدوات التأهيل المتكامل للعاملين في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص ٨ .

ب. أبو غدة: بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية ج ٦، مرجع سابق، ص ٣١٦ .

(٢) الشيخ: مشكلات إدارة الأفراد في البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٣٣

(٣) نفس المرجع، ص ١٣٤

١- تحليل التنظيم الإداري للتأكد من حاجة الشركة للتدريب مع ملاحظة وتحليل بعض المؤشرات عن الانتاجية و مستوي الاداء مثل:

أ- زيادة شكوي العملاء .

ب- زيادة معدل دوران العمالة .

ج- زيادة معدلات الغياب أو تأخر الحضور للعمل .

٢- تحليل العمل ويتضمن ذلك تحديد الطريقة التي يجب أن يؤدي بها العمل ومقارنتها بطرق الاداء الحالية لاكتشاف المناطق التي يجب أن يعطي لها أهمية في التدريب .

٣- دراسة و تحليل قدرات العاملين بالشركة .

إن هذه الدراسة ستوضح مدى توافر القدرات الفنية، العلمية، الشرعية والسلوكية كما هو مخطط لها وبالتالي يتم التركيز على نقاط الضعف ووضع برامج التدريب المناسبة لها .

إعداد برامج التدريب

بعد الانتهاء من تحديد الاحتياجات التدريبية ، يأتي التحدي الأكبر و هو إعداد البرامج التدريبية بما يتناسب مع طبيعة عمل شركات التأمين التكافلي . وقد قام الباحث بمراجعة برامج التدريب في أكثر من مركز تدريب معتمد بالمملكة العربية السعودية فلم يجد برامج متكاملة عن صناعة التأمين فنيا و شرعيا ، فشركة التأمين التكافلي تعني بشمولية التدريب و ليس الجانب الفني المهني لصناعة التأمين ، إن التدريب على الامور الشرعية يجب أن يكون تاماً و كاملاً ، حيث أن الاحكام الشرعية لا تتجزأ فلما أن تستوفي فيكون التصرف مشروعاً أو تفقد أو تنقص فيكون التصرف غير مشروعاً^(١).

(١) أبوغدة : بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية ج٦ ، مرجع سابق، ص ٣١٧.

المطلب الثالث

التحديات والعقبات

إن طبيعة ونشاط شركات التأمين التكافلي والتزامها بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كل أعمالها يضعها أمام عدة تحديات في مجال الموارد البشرية أهمها:

١- خلو البرامج التعليمية في الجامعات السعودية من أي مقررات عن التأمين التجاري، حيث أن المجتمع السعودي لوقت قريب كان ينظر إلي التأمين كأحد المحرمات، و بالتالي لا يوجد خريجين مؤهلين للعمل في القطاعات المختلفة للشركة .

٢- إذا إختارت الشركة أفضل العناصر المتقدمة لا توجد معاهد متخصصة لتدريب العاملين الجدد بالشركة علي مهارات التأمين والتأمين التكافلي .

٣- لا توجد شهادات مهنية دولية إلا للتأمين التجاري .

٤- قيادات عدد من الشركات لا تدين بالدين الاسلامي ، و بالتالي ليس لديهم الوازع الديني لتحري الدقة الشرعية في العمل، و بالتالي تدريب الموظفين علي النواحي الشرعية .

٥- كثير من مدراء الموارد البشرية بشركات التأمين التكافلي ليس لديهم المهارات الفنية عن التأمين أو التأهيل الشرعي المناسب ، و بالتالي لا يهتموا بالتدريب علي هذه المهارات .

٦- حجم السوق السعودي في مجال التأمين التكافلي في نمو، و يحتاج إلي قوة عاملة بشكل مستمر و متنامي مع وجود نقص واضح في عدد المؤهلين و الراغبين في العمل في مجال التأمين .

٧- قلة بل ندرة المدربين المعتمدين و المؤهلين للتدريب علي التأمين التكافلي .

الخلاصة

شهد الفكر التنموي تغيرات حاده خلال العقود القليلة الماضية برز منها الدور الحيوي و المحوري للموارد البشرية و ثبت أن المعيار الوحيد الذي سيحدد الطرف الرابع في العالم اليوم هو كفاءة الموارد البشرية علي قيادة عجلة التنمية ، إن شركات التأمين التكافلي تواجه تحد كبير في ظل المقولة بأن حجم التقدم الذي يحدث في صناعة ما هو رهن بما تمتلكه من موارد بشرية مؤهلة يمكن الاستفادة منها بالكفاءه المطلوبة .